

الاستعمار الاستيطاني في فلسطين

أنطوان شلحت*

جماعات "جباية الثمن" الاستيطانية:

سيف للجيش الإسرائيلي أم عليه؟

يناقش هذا التقرير نشوء ظاهرة "شبيبة التلال" الاستيطانية الإسرائيلية والأعمال التي تقوم بها باسم "جباية الثمن" ضد الفلسطينيين أو القوى الأمنية الإسرائيلية التي تحاول إخلاء البؤر الاستيطانية "غير القانونية". ويدقق الكاتب في نشوء الظاهرة متلمساً مسؤوليات رسمية إسرائيلية ساهمت في نشوئها، كما يعالج الرد الرسمي عليها الذي يتمثل في الدعوة إلى تطبيق القوانين الإسرائيلية ضد أعمال هؤلاء المستوطنين في مقابل تغاضي السياسة الإسرائيلية عن اعتداءات المستوطنين اليهود عامة.

على عدد الأعمال المشابهة التي ارتكبت خلال سنة ٢٠١٠، والتي بلغ عددها ٥٠٤ عمليات، وسُجّلت في حينه زيادة بنسبة ١٥٪ على عدد "أعمال الشغب" التي ارتكبت خلال سنة ٢٠٠٩ (٤٣٣ عملية)¹.

ردود متباينة على أعمال "جباية الثمن"

ذكر ضابط رفيع المستوى في قيادة المنطقة العسكرية الوسطى المسؤولة

معطيات رسمية صادرة عن قيادة المنطقة
أكدت
العسكرية الوسطى في الجيش الإسرائيلي أن "أعمال الشغب" المسماة "عمليات جباية الثمن" التي يرتكبها مستوطنون يهود في الضفة الغربية، منضون أساساً ضمن مجموعة "شبيبة التلال"، والتي تستهدف أملاك الفلسطينيين ومقدساتهم من جهة، ومنشآت الجيش الإسرائيلي وجنوده من جهة أخرى، بلغ عددها ٦٠١ عملية خلال سنة ٢٠١١. ويشكل هذا العدد زيادة بنسبة نحو ٢٠٪

* كاتب وباحث فلسطيني.

التهديدات الشفهية التي تعرضوا لها، كما جرى إحراق عشرات المساجد. وأثارت ممارسات المستوطنين الإسرائيليين جدلاً على نطاق واسع داخل المؤسستين السياسية والأمنية في إسرائيل في إثر شنّ مجموعات منهم في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ اعتداءات على معسكر جنود وحدة إفرام في الضفة الغربية، وعلى سيارة قائد هذه الوحدة العقيد ران كهانا، ونائبه الكولونيل تسور هرباز، الأمر الذي أسفر عن إصابتهما بجروح طفيفة، وذلك بعد أن تلقت تلك المجموعات معلومات تفيد بأن الجيش الإسرائيلي ينوي إخلاء بؤرة رَمات غلعاد الاستيطانية غير القانونية.^٢ ورداً على ذلك تعهد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو باستعمال القبضة الحديدية ضد هؤلاء المستوطنين، وأكد أن الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيلي يشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء كافة، وأنه لن يسمح لأي كان برفع يده على جنود الجيش أو على أفراد الشرطة الذين يتولون مهمة حماية البلد وسكانه، ولا بُد من توفير الحماية المطلوبة كلها لهم. لكنه شدّد على أن المعتدين لا يمثلون جميع المستوطنين في الضفة الغربية. وقال رئيس هيئة الأركان العامة اللواء بني غانتس إن اعتداء المستوطنين اليهود على الجيش الإسرائيلي يُعتبر عملاً خطراً للغاية، ويجب إنزال أقصى العقوبات بالمعتدين. وأشار قائد المنطقة العسكرية الوسطى الجنرال آفي مزراحي، الذي قام على الفور بزيارة لمعسكر وحدة إفرام، إلى أنه خلال ٣٠ عاماً من فترة خدمته في الجيش الإسرائيلي لم يشهد حدثاً كهذا يعتدي فيه يهود على يهود، مؤكداً أن هذا الاعتداء خطر للغاية، وأن على الجهات المسؤولة أن تبذل أقصى الجهود للقبض على مرتكبيه وتقديمهم إلى المحاكمة. وتوالت

عن الضفة الغربية، في سياق تصريحات خاصة أدلى بها إلى صحيفة "معاريف" (٢٧/١/٢٠١٢)، أن هذه الزيادة المطردة تشكل دليلاً على تفاقم أجواء التوتر في المناطق الفلسطينية، وأنه في حال استمرار هذه الزيادة فإن ذلك من شأنه أن يشعل الشارع الفلسطيني برمته. وفي الوقت نفسه، أشارت الصحيفة إلى أن قيادة الجيش الإسرائيلي تقرّ صباح مساء بأنها تواجه صعوبات جمة في جمع قرائن قوية تؤدي إلى تقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى المحاكمة. وتحول هذا الإقرار إلى ما يشبه اللزامة التي تتكرر على لسان كبار المسؤولين في المؤسسة الإسرائيلية الأمنية. فمثلاً ادّعى قائد شعبة التحقيقات والمباحث في الشرطة الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية، حاييم رحاميم، لدى اشتراكه في اجتماع عقده لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست في ٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢، والذي خُصص لمناقشة موضوع ممارسات المستوطنين اليهود، أن الشرطة لا تملك الوسائل الكافية لكبح هذه الممارسات، بما فيها تلك التي تطال أفراد القوات الأمنية، ولا تنجح في تفعيل عملائها في الضفة الغربية. وأضاف أنه في الآونة الأخيرة جرى إعداد ٦٥ لائحة اتهام ضد ناشطين من اليمين المتطرف نفذوا اعتداءات وألحقوا أضراراً بأموال، لكن لم يجر اعتقال سوى ١٠ ناشطين منهم، وأنه بسبب عدم توفر الأدلة الكافية لم تقدم ضدهم لوائح اتهام، ولذا، أفرج عنهم. ولفت إلى أن لدى الشرطة مشكلة في جمع الأدلة بسبب المواقع التي تُرتكب فيها تلك الممارسات.^٢ ووفقاً لأقوال هذا الضابط نفسه، فإن سنة ٢٠١١ شهدت ٢٢٨ عملية اعتداء على أفراد أجهزة الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية، وذلك من دون التطرق إلى

مجموعة إرهابية، لكن القائم بأعمال المستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أكد أن قبول توصية كهذه ينطوي على إشكاليات قانونية كثيرة. وأضافت الصحف أن نتنهاو تبنى موقف هذا الأخير ورفض قبول توصية وزير الأمن الداخلي والعدل في هذا الشأن.

وفي المقابل، ذكرت صحيفة "هآرتس" (٢٠١٢/١/٩) أنه تبين من لائحة اتهام قدمتها النيابة الإسرائيلية العامة ضد ٥ ناشطين إسرائيليين يمينيين بشبهة جمع معلومات استخباراتية تتعلق بتحركات قوات الجيش الإسرائيلي، أن رئيس كتل الائتلاف الحكومي في الكنيست عضو الكنيست زئيف إلكين من حزب الليكود كان أحد المصادر التي سربت هذه المعلومات، وذلك وفقاً لنتائج التحقيقات التي أجرتها الشرطة الإسرائيلية وجهاز الشاباك. وإلكين عضو في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ورئيس اللجنة المتفرعة عنها الخاصة بـ "شؤون يهودا والسامرة [الضفة الغربية] والاستيطان"، وهي لجنة أبحاثها سرية للغاية. وجاء في لائحة الاتهام أنه خلال سنة ٢٠١١ قرر هؤلاء الناشطون اليمينيون إحباط نية السلطات الإسرائيلية إخلاء بؤر استيطانية "غير قانونية" من خلال جمع معلومات استخباراتية سرية بشأن الجيش الإسرائيلي وتحركاته المتعلقة بهدم البيوت في تلك البؤر الاستيطانية، وقاموا بتعميم هذه المعلومات على الناشطين الميدانيين في هذه البؤر وفي المستعمرات القريبة منها. ولهذا الغرض استعانوا بـ ٣٠ مصدراً للمعلومات بينها جنود نظاميون سربوا معلومات بشأن تحركات القوات الإسرائيلية والمواعيد التي تقرر فيها هدم بيوت أو بؤر استيطانية إسرائيلية. كذلك كان في حيازتهم شقة تم

مجموعة من التحذيرات من إسرائيليين بارزين بشأن هذه الاعتداءات.^٤

غير أن نتنهاو رفض بعد يومين من وقوع هذه الاعتداءات توصية تقدّم بها كل من وزير الأمن الداخلي يتسحاق أهرونوفيتش، ووزير العدل يعقوب نئمان، تنص على اعتبار مجموعة "شبيبة التلال" الاستيطانية اليهودية اليمينية التي تنفذ عمليات "جباية الثمن" مجموعة إرهابية، وذلك على الرغم من أن المستوطنين الذين ارتكبوا الاعتداءات ينتمون إلى تلك المجموعة. وأكد رئيس الحكومة أن هذه المجموعة تشكل نواة صغيرة، ولا تمثل جمهور المستوطنين الإسرائيليين في المناطق المحتلة الذي يُعتبر في معظمه مخلصاً للدولة وقوانينها، وأنه يجب إنزال أقصى العقوبات بها. كما كرر قوله أنه لن يسمح لأي كان برفع يده على جنود الجيش أو على أفراد الشرطة الذين يتولون مهمة حماية البلد.

وأعلن نتنهاو قبوله توصيات أخرى تقدم بها الوزيران المذكوران، وذلك بعد أن عقدا لقاءات مكثفة مع طواقم من جهاز الأمن العام [الشاباك] والجيش والشرطة والنيابة العامة. وتتضمن هذه التوصيات إصدار أوامر اعتقال إدارية ضد مرتكبي الاعتداء على الجيش، وإبعاد عدد كبير منهم عن المناطق المحتلة، وتقديمهم إلى محاكم عسكرية.

كذلك قبل نتنهاو توصية أخرى تنص على تخويل الجيش الإسرائيلي صلاحية اعتقال مستوطنين إسرائيليين مخالفين للقانون، وأصدر أوامر تقضي بزيادة الطواقم المكلفة التحقيق في ممارسات شبيبة "جباية الثمن" لدى كل من جهاز الشاباك والشرطة والنيابة العامة والجيش.

وذكرت عدة صحف إسرائيلية أن وزير الدفاع الإسرائيلي باراك يؤيد التوصية التي تنص على اعتبار شبيبة "جباية الثمن"

ضد أهداف إسرائيلية. وهم يعتبرون أن هذه الاعتداءات من شأنها أن تردع الفلسطينيين، وأن توجد نوعاً من "توازن الرعب".

ووفقاً لرواية هؤلاء المستوطنين، فإن تنفيذ اعتداءات "جباية الثمن" بدأ في تموز / يوليو ٢٠٠٨، عقب عملية إخلاء باص من البؤرة الاستيطانية "عادي عاد"، والتي تسببت بانطلاق مواجهات بين مجموعات من المستوطنين الإسرائيليين وبين سكان فلسطينيين وقوات الجيش الإسرائيلي. وفي ذلك الوقت نقلت تقارير إعلامية إسرائيلية عن إيتاي زار، أحد المستوطنين في البؤرة الاستيطانية "حفات غلعاد"، قوله إنه في كل مرة يتم فيها تنفيذ إخلاء، بغض النظر عما إذا كان يتعلق بحافلة أو كرافان [بيت متنقل] أو بؤرة استيطانية "غير قانونية" صغيرة، فإنهم سيردّون. ونقلت صحيفة "هآرتس" (٢٤/٧/٢٠٠٨) عن رئيس هيئة الكفاح في مستوطنة يتسهار" قوله: "على الشرطة أن تفهم أنه ستتم جباية ثمن باهظ جداً عن كل حادث من هذا النوع." وفي سياق آخر، تابع هذا المسؤول شرح موضوع التعرّض للفلسطينيين على أنه "مظهر من إشهار المواطنة الصالحة التي تهدف إلى مساعدة الشرطة وتطبيق قوانين التنظيم والبناء في المنطقة وعلى الفلسطينيين." وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٨، وعقب إخلاء بؤرة "حفات فيدرمان"، قال الحاخام المسؤول عن مستعمرة "هار براخا"، إيلعيزر ميلايميد، في تصريحات خاصة أدلى بها إلى الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة "معاريف": "لقد اتضح أن سياسة جباية الثمن مجدية للغاية، وأن الجهات الأمنية تبذل كل شيء من أجل كسرها".

وأشار المعلق الصحفي نداف شرغاي، المتخصص بشؤون المستوطنين الإسرائيليين

العثور فيها على صور التُّقطت من الجو وصنفها الجيش على أنها سرية للغاية، وعلى خرائط عسكرية للبؤرة الاستيطانية الإسرائيلية لعدة مناطق في الضفة الغربية، وعلى خطط عسكرية لإخلاء بؤرة استيطانية. ولفنت الصحيفة إلى أن هؤلاء الناشطين هم جزء صغير من مئات المستوطنين الإسرائيليين الذين ينفذون اعتداءات "جباية الثمن" على الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم، كما أنهم هاجموا موقعاً عسكرياً للجيش الإسرائيلي بهدف ممارسة ضغوط على الحكومة الإسرائيلية للامتناع من إخلاء بؤرة استيطانية "غير قانونية".

اعتداءات "جباية الثمن":

البدايات والنطاق

عبارة "جباية الثمن" هي اسم أطلقه المستوطنون الإسرائيليون وناشطو اليمين المتطرف الإسرائيلي على الاعتداءات التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين وأملاكهم، والتي تشمل تدنيس مساجدهم ومقابرهم. كذلك يُطلق المستوطنون هذا الاسم على الأضرار التي يلحقونها بأملاك تابعة للجيش والشرطة الإسرائيليين، وخصوصاً السيارات. ويتذرع ممثلو مستوطنين إسرائيليين واليمين المتطرف بحجة فحواها أن هذه الأعمال هي ردة فعل على هجمات فلسطينية، أو على هدم مبانٍ وإجلاء مستوطنين من بؤرة استيطانية إسرائيلية "غير قانونية" على يد قوات الشرطة والجيش الإسرائيليين.

ويقول مستوطنون إسرائيليون إن هدف اعتداءات "جباية الثمن" هو منع حكومات إسرائيل من إخلاء بؤرة استيطانية، ومن هدم مبانٍ أقيمت من دون تصاريح بناء، علاوة على ردع فلسطينيين عن تنفيذ هجمات

والتيار الصهيوني الديني - القومي، إلى أن المستوطنين الذين يشتركون في هذه الاعتداءات هم في معظمهم من تلامذة الحاخاميين يتسحاق غينزبورغ ودافيد دودكفيتش ويتسحاق شابيرا، الذين يقفون على رأس المدرسة الدينية [يشيفات] "يوسف حاي" في مستعمرة "يتسهار"، والتي تُعتبر أحد أبرز معاقل غلاة المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين. وشابيرا هو مؤلف كتاب "عقيدة الملك" الذي يبيح قتل المدنيين والأطفال والنساء والمسنين غير اليهود، ولا يزال يثير جدلاً صاخباً في إسرائيل. أما غينزبورغ فإنه مؤلف كتاب "باروخ الرجل" عن سيرة حياة باروخ غولدشتاين، مرتكب مجزرة الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل في سنة ١٩٩٤، والذي وصفه فيه بـ "القديس".

وكتب إيتاي زار في مقالة نشرها في الموقع الإلكتروني "القناة ٧" اليمينية [تابع للمستوطنين الإسرائيليين] في ١٣ أيار / مايو ٢٠١٠ أن "الحديث يدور على كفاح شرعي يشمل أساساً إغلاق مفترقات طرق وشوارع، ويهدف إلى تشويش النشاط المنظم لقوات الأمن ومنع هدم بيوت." ووصف الاعتداءات بأنها "أعمال تجري في الأطراف، ولا يمكن السيطرة عليها".

وتشمل عمليات "جباية الثمن" إلقاء حجارة على السيارات الفلسطينية التي تمر في شوارع الضفة الغربية، ومهاجمة قرى فلسطينية، وإلحاق أضرار بأماكن الفلسطينيين وحقولهم، مثل قطع أشجار الزيتون وإحراق مزروعات أخرى، وحتى إحراق مساجد وتكسير شواهد قبور. وفي معظم الأحيان يكون ذلك مقترناً بكتابة شعارات عنصرية ضد العرب والمسلمين إلى جانب عبارة "جباية الثمن".

ونفذ المستوطنون الإسرائيليون اعتداءات "جباية الثمن" على نطاق واسع في إثر قرار

الحكومة الإسرائيلية، في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩، تعليق أعمال بناء جديدة في المستعمرات في الضفة الغربية لعشرة أشهر. وكان أبرز هذه الاعتداءات إحراق مسجد في قرية ياسوف، وكتابة المستوطنين على جدران القرية عبارات بينها: "سنحرقكم جميعاً"، و"استعدوا لجباية الثمن". وأفادت صحيفة "هآرتس" بأن عدد المستوطنين الذين يشتركون في اعتداءات "جباية الثمن" يتراوح ما بين عدة مئات و٣٠٠٠ مستوطن إسرائيلي، وأن تنفيذها يتم إما بصورة فردية، وإما بمجموعات صغيرة.

كما أن هذه الاعتداءات امتدت إلى داخل الخط الأخضر حيث تم في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١ إحراق مسجد في قرية طوبى الزنغرية، العربية البدوية بالقرب من صفد، وتدنيس مقبرتين عربيتين واحدة إسلامية وأخرى مسيحية في مدينة يافا، وكتابة شعارات عنصرية ضد العرب في مدينة بات يام جنوبي يافا.

المسؤوليات الرسمية في نشوء "جباية الثمن"

كشفت تحقيق صحفي جديد نشرته صحيفة "يديعوت أchronوت" في ٦ كانون الثاني / يناير ٢٠١٢ عن جانب مهم من حقيقة اعتداءات "جباية الثمن"، والتنظيمات اليهودية الاستيطانية التي تقف وراءها، فضلاً عن كشفه أن تمويل هذه التنظيمات يأتي من خزينة الدولة.^٦

فقد بيّن هذا التحقيق أن اعتداءات "جباية الثمن" لم تنبثق من هامش الاستيطان الإسرائيلي، أو بمبادرة "أعشاب سامة" بين المستوطنين، كما يصفها كبار المسؤولين ووسائل الإعلام

وأطلق على هذه الهيئة اسم "لجنة مستوطني شومرون"، ووفقاً لتحقيق صحيفة "يديعوت أchronot" ذاك، فإنها تُعتبر الهيئة المركزية التي أوجدت العمليات المعروفة الآن باسم "جباية الثمن"، ودفعتها قدماً. وبعد إنشاء الهيئة الجديدة بدأ ميسيكاً بضخ أموال لها من ميزانية "مجلس شومرون" الذي تموله الحكومة من خزينة الدولة. وحصلت "لجنة مستوطني شومرون" في سنة ٢٠٠٨ على ٥٨٠,٠٠٠ شيكل، وفي سنة ٢٠٠٩ على ٨٧٠,٠٠٠ شيكل، وفي سنة ٢٠١٠ على ١,٣٥٠,٠٠٠ شيكل، ولا يزال التمويل جارياً حتى يومنا هذا.^٧

وبالتوازي مع ذلك، وكما يُظهر تحقيق الصحيفة، فإن "لجنة مستوطني شومرون" بدأت تنشط بالتعاون مع لجنة موازية هي "لجنة مستوطني بنيامين". وفي ٢٨ حزيران / يونيو ٢٠٠٨ نشرت اللجنتان بياناً في الصحف التي تُوزع في المستعمرات الإسرائيلية جاء فيه: "حان الوقت لتغيير شكل الكفاح!" وفسرت اللجنتان ذلك بالقول: "إن قوات الأمن تطبق القانون بنجاعة وسرعة، ولذا فإنه يكاد يكون مستحيلاً منع هدم المباني [في البؤر الاستيطانية] سريعاً".

وقال تحقيق "يديعوت أchronot" المذكور إن ميسيكاً انتُخب للمنصب "في فترة أدرك قادة المستوطنين الإسرائيليين خلالها أن الجيش الإسرائيلي يطبق القانون بنجاعة، لأن المستوطنين لا يصلون بسرعة إلى مواقع الهدم." وأوضحت "لجنة مستوطني شومرون" في بيان خاص أنه إذا لم تتغير طريقة مواجهة الهدم فإن "أغلبية جمهور المستوطنين لن تصل في الوقت الملائم، وإنها في معظم الأحيان لن تتمكن من الانتصار في الكفاح." وبناء على ذلك قرر قادة المستوطنين أن الحل الملائم هو الرد من خلال نشاطات تشمل

في إسرائيل، وإنما هي نتاج فكرة منظمة جيداً، ابتكرتها هيئة كان رئيس "المجلس الإقليمي شومرون" [السامرة] (الذي يضم عدة مستعمرات من منطقة مدينة نابلس)، غرشون ميسيكاً، هو المبادر إلى تشكيلها وتمويلها من أموال المجلس الإقليمي الذي يرئسه. وبدأت هذه الهيئة نشاطها منذ سنة ٢٠٠٨ بالتحريض على تنفيذ أعمال شغب، واتسعت الهيئة في هذه الأثناء وباتت تُعرف باسم "هيئة جباية الثمن".

"المجلس الإقليمي شومرون" الذي يرئسه ميسيكاً هو واحد من ستة مجالس إقليمية للمستعمرات في مناطق الضفة الغربية، هي: غوش عتسيون؛ غور الأردن؛ بنيامين؛ جبل الخليل؛ "مغيلوت" (شمال البحر الميت). ويقطن في منطقة "مجلس شومرون" ٢٦,٠٠٠ مستوطن، لكن منطقة نفوذه تمتد على أراضٍ تعادل مساحتها ١٢٪ من مساحة إسرائيل. وميسيكاً عضو في حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الحكومة نتنياهو، ويقطن في مستعمرة إيلون موريه بالقرب من نابلس.

وفاز ميسيكاً برئاسة هذا المجلس في سنة ٢٠٠٧، بفضل الدعم الذي تلقاه من سلفه في هذا المنصب، بني كتسوفر الذي يُعتبر أحد أبرز المتطرفين بين قادة المستوطنين، والذي كان عضواً في الكنيست عن حزب "هتخيا" ["البعث"] اليميني المتطرف. وبعد فوزه في الانتخابات بادر ميسيكاً إلى إقامة هيئة برئاسة كتسوفر، تعمل بموازاة المجلس الإقليمي. وتمثل هدف هذه الهيئة في العمل ضد برامج سياسية حكومية، وفي الانتقال من سياسة "الدفاع إلى الهجوم" من أجل وضع صعوبات أمام إمكان تطبيق القانون في البؤر الاستيطانية غير القانونية. وأعلنت هذه الهيئة أن فترة الملاحظات وعمليات الاقتلاع والإخلاء في تلك البؤر قد ولت.

أحرقوا ١٥٠ شجرة زيتون. وأضاف أن المستوطنين كانوا منظمين وكان عددهم كبيراً، وأن قوات الجيش الإسرائيلي لم تسمح للفلسطينيين بالاقتراب من أرضهم وأشجارهم لإخماد النيران تحسباً لحدوث احتكاكات بين الفلسطينيين والمستوطنين. وعندما تمكن الجيش من طرد المستوطنين كانت أشجار الزيتون قد احترقت كلياً.

بعد ذلك نشرت "لجنة مستوطني شومرون" بياناً قالت فيه إن "هذه الحرائق الكثيرة كانت مثلاً حقيقياً على أن حدود الكفاح يحددها المستوطنون"، كما يتابع التحقيق الصحافي.

وقال تحقيق "يديعوت أحرونوت" إن "مجلس شومرون" يحصل على ميزانيته كلها من الحكومة، وإنها تصل إلى عشرات ملايين الشيكلات سنوياً. وأضافت الصحيفة: "وهكذا، فإنه من أموال دافعي الضرائب بدأت السياسة التي أطلق عليها المستوطنون أنفسهم بعد وقت قصير الاسم الرسمي جباية الثمن".

وعلى صعيد آخر ادعى كنتسوفر، رئيس "لجنة مستوطني شومرون"، أن "الإعلام يبالغ في انشغاله بموضوع جباية الثمن". وأشار التحقيق الصحافي إلى أنه قال في مقابلة أجرتها معه مجلة "أرض إسرائيل لنا"، التي تُوزع في مستعمرات "مجلس شومرون"، إن "هدفنا هو إيجاد ردع"، وشرح كيف ينبغي لجهاز "لجنة مستوطني شومرون" أن يعمل، موضحاً أن أسلوب العمل هو "إنشاء خلايا داخل المستوطنات، تكون مستعدة لخوض الكفاح". وادعى أن اللجنة التي يرئسها تعمل في مجال الإعلام والتأثير في الرأي العام، لكنه أضاف: "لا أنصح أحداً بأن يختبرنا. لقد انتهت الألعاب... والجمهور [في المستعمرات] بات يدرك أن أول شيء عليه عمله هو الردع".

أعمال شغب يتم تنفيذها في أماكن أخرى، "وفي مواقع كثيرة قدر الإمكان". وشكلت هذه الوثيقة، عملياً، ولادة النشاطات التي سيطلق عليها لاحقاً اسم "جباية الثمن"، ووقعتها لجنة المستوطنين في منطقتي المجلسين الإقليميين "شومرون" و"بنيامين"، وهيئة استيطانية صغيرة أخرى باسم "طاقم حومش أولاً"، التي تطالب بإعادة بناء مستعمرة "حومش" التي تم إخلاؤها في إطار خطة الانفصال عن غزة وشمال الضفة الغربية في صيف سنة ٢٠٠٥. وأوضح قادة المستوطنين أن الهدف من أعمال الشغب في مواقع عديدة هو فرض "عبء هائل" على الجيش والشرطة الإسرائيليين، ولذلك، فإن الثمن هو ليس ما سيدفعه المستوطنون الإسرائيليون بسبب هدم البيوت في البؤر الاستيطانية، وإنما الذي سيدفعه الجيش والشرطة عندما سيواجهان ضغوطاً كبيرة. ووفقاً لتحقيق الصحيفة فإن المرة الأولى التي تم فيها تنفيذ "جباية الثمن" كانت في ١٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٦، بعد أن هدم الجيش والشرطة بيتاً أقيم من دون تصريح في بؤرة استيطانية في منطقة مستعمرة "يتسهار" بالقرب من نابلس. وعقب ذلك نشرت "لجنة مستوطني شومرون" بياناً في نشرة داخلية في المستعمرات جاء فيه أن ثمة أفضلية في الأسلوب الجديد فحواها جعل قوات الجيش ترزح تحت "ضغط هائل". وكانت ردة فعل المستوطنين الإسرائيليين على هدم البيت إغلاق شوارع ومفتريات طرق، "وبعد ذلك إشعال حرائق كثيرة" لتشكل نموذجاً لطبيعة النشاطات المستقبلية. والحرائق التي تحدث عنها بيان أولئك المستوطنين كانت تلك التي اندلعت في حقول الفلسطينيين في قرية بورين. ونقلت الصحيفة عن جمال زبن، أحد سكان بورين، قوله إن المستوطنين الإسرائيليين

المجاورة، والقيام بعمليات هدم فيها أيضاً. وتم وصف الاعتداءات بأنها "مفترق انتقام"، أي الانتقال من مجرد الردع إلى تنفيذ أعمال ضد ممارسات إخلاء مواقع استيطانية. ولإثبات جدوى الأسلوب، من وجهة نظر المستوطنين، جاء في تقرير "أروتس بشيفاع" أنه "لدى احتراق بيت في إحدى القرى، أعلن الجيش عبر أجهزة الاتصال أنه ليس ثمة قوات يمكن إرسالها إلى مكان الحريق".

جوهر التعامل الإسرائيلي مع مجموعة "جباية الثمن"

لا شك في أن رفض ننتياهو توصية تقدم بها كل من وزير الأمن الداخلي ووزير العدل، وتنص على اعتبار مجموعة "شبيبة التلال" الاستيطانية اليمينية التي تنفذ عمليات "جباية الثمن" مجموعة إرهابية، كما أشير أعلاه، يشف عن جوهر تعامل المؤسسة السياسية والأجهزة الأمنية مع هذه المجموعة.

وفي واقع الأمر، فإن هذا التعامل شكل محور تعامل مجموعة كبيرة من المحللين السياسيين والعسكريين في إسرائيل مع هذه الظاهرة قبل رفض ننتياهو وبعده.

وفي هذا الإطار كتب ناحوم برنياع، كبير المعلقين في صحيفة "يديعوت أchronوت" (٢٠١٢/١٢/١٤) قائلاً إن من يعتقد أن الذين ارتكبوا حملة الاعتداءات على ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده في المناطق المحتلة هم مجموعة هامشية، إنما يعيش في الأوهام، ذلك بأن خطر هذه المجموعة لا يُقاس بعدد أفرادها فقط، بل بالعمق السكاني الذي يوفر لها الغطاء والحماية أيضاً. وبناء على ذلك، فإن من

ونقل التحقيق الصحفي عن مسؤول في "مجلس المستوطنات" قوله أنه شخصياً سمع كتسوفر ينظم عملية إغلاق ١٥ مفترق طريق رداً على هدم "كرافان" في البؤرة الاستيطانية "غعات رونين". ورداً على سؤال وجه إليه في حينه، وكان فحواه كيف يعقل أنه كرئيس لمنظمة رسمية تحصل على تمويل حكومي، أن ينظم أعمال شغب، قال كتسوفر إن "لجنة مستوطني شومرون" مستقلة بالكامل، "وليست مرتبطة بالمؤسسة الحاكمة ولا ترضع منها". لكن ميسيكاً قال رداً على السؤال الصحفي أنه لا يزال يمول هذه اللجنة حتى الآن، وأنه لم يقدم على أي خطوة في هذا الصدد من دون تلقي استشارة قانونية.

وأشير في التحقيق إلى أن عبارة "جباية الثمن" ظهرت لأول مرة بعد عشرة أيام من إحراق حقول قرية بورين في صحيفة "أروتس بشيفاع" التي تُوّزع في المستعمرات. وبعد ذلك بفترة قصيرة استخدم رئيس "لجنة مستوطني بنيامين"، يتسحاق شدمي، هذه العبارة في سياق الحديث في إسرائيل عن نية الحكومة إخلاء البؤرة الاستيطانية الكبيرة "ميغرون". وجاء في "الرسالة رقم ١" التي عمّمها شدمي في حينه أن أسلوب "جباية الثمن" سيسمح بتنفيذ ردة فعل سريعة من خلال "قائمة بأسماء أشخاص يحملون هواتف [نقالة]، ويتم إرسالهم بواسطة رسائل خليوية إلى مكان الحدث".

وبعد إحراق كروم الزيتون في بورين نشرت "أروتس بشيفاع" معلومات مفصلة تحت عنوان ثانوي ورد فيه: "مسموح أن ننتصر على الجيش وأن نجبي ثمناً باهظاً"، إلى جانب توضيح يذكر أن سلطات تطبيق القانون "ستعيد التفكير مرة أخرى قبل الحدث المقبل". وتضمنت المعلومات المنشورة "الدخول إلى القرى العربية

"يديعوت أحرونوت" (٢٠١١/١٢/٢٠)، فإن الجيش الإسرائيلي يتعامل مع جرائم المستوطنين بقفزات من حريز، والشرطة تبدي ضعفاً غير مبرر، وجهاز الشاباك يتنكر، كما أن هذه الجرائم تحظى بتأييد لوبي يميني قوي في الكنيست. ومن ناحية أخرى، فإن الجيش الإسرائيلي يضم في صفوفه كثيراً من الجنود والضباط الصغار الذين يخدمون في الضفة الغربية، ويتضامنون بشكل معلن أو غير معلن مع أيديولوجيا "شبيبة التلال" ونهجهم، وبين هؤلاء جنود وضباط يزودون اليمين المتطرف بمعلومات مسبقة عن عمليات ينوي الجيش تنفيذها لإخلاء بؤر استيطانية، الأمر الذي يفسح في المجال أمام ارتكاب عمليات "جباية الثمن" بهدف ردع الجيش عن القيام بعملياته. وبرأي يشاي، فإن التصدي لهذه العمليات يستلزم في البداية تعريفها على نحو واضح من خلال مصطلحات القانون والقضاء على أنها جريمة، ثم توظيف موارد وطاقت من أجل معالجتها بالشكل الإبداعي نفسه الذي تستخدمه الشرطة والنيابة العامة لإزاء الجريمة الجنائية المنظمة. ويعرف جهاز الشاباك جيداً أنه في إطار عمل اليمين الإسرائيلي المتطرف، فإن نحو ٢٥٠ ناشطاً تتحدد مهمتهم الرئيسية في خرق القانون، ينشطون في المناطق المحتلة وفي إسرائيل، ويشكلون الدائرة الأولى. أما في الدائرة الثانية فينشط ٧٠٠ مساعد لهؤلاء، بينما ينشط في الدائرة الثالثة عدة آلاف من المؤيدين. وفي ظل وضع كهذا، يضيف يشاي، فإن هناك ضرورة لإجراء تغيير في عقلية المؤسسة السياسية وقيمتها، ويجب التوقف عن غض الطرف عن هذه العمليات، ومنح الشرطة والجيش والشاباك الأدوات اللازمة

يعتقد أن مشكلة هؤلاء المعتدين ستجد حلاً لها بواسطة إصدار عدة أوامر إبعاد بحق عدد منهم، أو بواسطة تقديم لوائح اتهام ضد عدد آخر، يرتكب خطأ فادحاً. إن ما يجب فعله، يضيف برنياع، هو اجتثاث هذه الآفة من جذورها، والجميع في إسرائيل يدرك تماماً أن هذه الجذور كامنة في تصريحات التحريض التي يطلقها الحاخامون في الضفة الغربية، وفي ممارسات الحكومة الإسرائيلية التي تشرعن الخطوات غير القانونية التي يقدم عليها المستوطنون، وفي التسامح الذي تبديه المحاكم الإسرائيلية إزاء أفعال هؤلاء المستوطنين، وفي العجز الذي يسيطر على كل من جهاز الأمن العام [الشاباك] والجيش والشرطة في كل ما يتعلق بمواجهتهم. وفي الوقت نفسه، يتهم برنياع بأنه لا يمكن لليمين في الكنيست أن يبرئ نفسه من المسؤولية عن هذه الاعتداءات، ذلك بأن هذا اليمين منشغل في الآونة الأخيرة، أكثر من أي شيء آخر، بسنّ سيل من القوانين التي تقيد الحريات الديمقراطية، وتضيق الخناق على المواطنين العرب. وينتهي قوله إنه، من الناحية الأخلاقية، لا يوجد أي فارق بين هذا السلوك وبين سلوك المستوطنين الذين ارتكبوا الاعتداءات على أفراد الجيش الإسرائيلي. ويذكر في هذا السياق أنه منذ بداية الانتفاضة الثانية حتى نهاية حزيران / يونيو ٢٠١١ قُتل ٥٠ فلسطينياً في الأراضي المحتلة من جانب "مدنيين" إسرائيليين، كما وتُقت "بيتسيلم" في تقرير لها عنف المستوطنين الإسرائيليين (قُتل ١١٥ فلسطينياً منذ بدء الانتفاضة الأولى حتى بدء الانتفاضة الثانية).^٦

من ناحية أولى، وكما أكد المحلل العسكري رون بن يشاي، في سياق مقالة في موقع "واينت" الإلكتروني التابع لصحيفة

فترة طويلة، والعلم الأسود بات مرفوعاً في المناطق المحتلة منذ أعوام كثيرة، وما يسود في هذه المناطق هو نظام "أبارتهايد" (فصل عنصري) بكل ما في هذه الكلمة من معنى، فضلاً عن أن العنف الذي يُمارَس ضد الفلسطينيين تحول إلى آفة معدية، وكل من يعتقد أن المشكلة كامنة فقط في عدم تطبيق القانون يرتكب خطأ فادحاً، ذلك بأن القانون الإسرائيلي الذي يُطبَّق في المناطق الفلسطينية هو قانون سيء وغير عادل من أساسه. ويجب ألا ننسى أن المنظمات المتعددة التي تحاول أن تقف في وجه هذا القانون، على غرار "جمعية حقوق المواطن"، و"يش دين" [يوجد قانون]، و"بيتسيلم"، تتعرض في الوقت الحالي لحملة شرسة من جانب الحكومة الإسرائيلية تهدف إلى كم أفواهاها.

صحيح أن العنف في المناطق المحتلة تحول إلى عادة روتينية، لكن سبب ذلك يعود أساساً إلى حقيقة أن السلطات المسؤولة عن تطبيق القانون تغض الطرف، بصورة منهجية، عن ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه إزاء السكان الفلسطينيين وأملاكهم. ومن الطبيعي ألا يبقى خطر هذا العنف منحصراً في الفلسطينيين فقط، وعلى جميع الذين اعتبروا أن الاعتداء على جنود الجيش الإسرائيلي هو عمل خطر للغاية أن يدركوا أن الاعتداءات على الفلسطينيين لا تقل خطراً عنه، إن لم تكن أشد وأدهى، لأنها تجري تحت سمع وبصر الجهات المسؤولة عن تطبيق القانون.

يعتقد آري شافيط، المحلل السياسي في صحيفة "هآرتس" (٢٠١٢/١٢/١٥)، أن صورة إسرائيل لم تكن يوماً بالبشاعة التي هي عليها اليوم، وذلك جزاء ممارسات كثيرة بينها قيام مخربين يهود بإحراق أماكن الصلاة التابعة للمسلمين، وباقتحام

لمحاربة الجرائم القومية المتطرفة. كذلك يتعين على القضاة في المحاكم أن يستوعبوا هم أيضاً مدى خطورة الجريمة ذات الدوافع السياسية، وهذا على ما يبدو لا يحدث حتى الآن، وإلا كيف يمكن تفسير ظواهر الرحمة والاعتبارية التي يبديها بعض القضاة بشكل غير مفهوم حين يكون الحديث عن "شبيبة التلال"؟

ففي سياق التساهل مع المستوطنين الإسرائيليين بصورة عامة، أشار القاضي المتقاعد بوغاز أوكون، محلل الشؤون القانونية في صحيفة "يديعوت أحرونوت" (٢٠١١/١٢/١٥)، تعقيباً على إعلان الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي أن الاعتداءات التي ارتكبتها ناشطو اليمين في ٢٠١١/١٢/١٣ ضد ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده في المناطق المحتلة إنما تشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء، إلى أن هؤلاء الجنود وقادة الجيش يملكون وسائل كافية لحماية أنفسهم، بينما الاعتداءات الأخطر هي تلك التي يرتكبتها المستوطنون في هذه المناطق ضد السكان العرب، فهؤلاء لا يوجد من يوفر الحماية لهم على الإطلاق. وعلى سبيل المثال، فإن اليوم التالي لتلك الاعتداءات، فقط، شهد عمليات إحراق ٥ سيارات فلسطينية، وحوادث رشق حجارة على عشرات السيارات الفلسطينية، وعملية إحراق مسجد تاريخي في القدس الغربية وكتابة شعارات بذيئة على جدرانها.

وبناء على ذلك، بحسب أوكون، فإن كل من أعرب عن صدمته الكبيرة إزاء اعتداءات ناشطي اليمين الإسرائيلي هذا ضد الجيش، عليه أن يدرك أن الفلسطينيين يتعرضون لمثل هذه الاعتداءات يومياً في أنحاء المناطق المحتلة كافة.

لقد جرى تجاوز الخطوط الحمراء منذ

أن تطبيق إسرائيل للقانون في كل ما يتعلق باعتداءات "جباية الثمن" ينطوي على خلل وإهمال فظيعين. وحذر التقرير من أنه في حال إقدام إسرائيل على إخلاء مستعمرات في الضفة الغربية من دون معالجة جادة لظاهرة "جباية الثمن"، فإن ربع مليون فلسطيني، يسكنون في ٨٦ قرية وبلدة، سيكونون عرضة لاعتداءات كهذه من جانب المستوطنين.

أما منظمة "بيتسيلم" ("مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة") فقالت إن التحقيقات التي قامت بها بشأن بعض عمليات "جباية الثمن" التي تضمنت توغل المستوطنين بصورة عنيفة في القرى الفلسطينية، بيّنت أن قوات الأمن لا تتدخل إلا في مراحل متأخرة نسبياً من الأحداث، وبصورة عامة بعد أن يبدأ الفلسطينيون برشق الحجارة على من يعتدي عليهم، هذا على الرغم من أن هذه الحوادث تشكل جزءاً من نمط متكرر، ومن الواضح أنه يمكن توقعها مسبقاً.

وأكدت "بيتسيلم" أن تقاعس الجيش الإسرائيلي عن كبح عمليات "جباية الثمن" غير ناجم عن افتقاره إلى الصلاحيات اللازمة، وإنما عن عدم وجود رغبة حقيقية في حماية الفلسطينيين وأملاكهم. وجاء في بيان صحافي خاص صادر عن هذه المنظمة في أواخر سنة ٢٠١١ ردت فيه على أخبار نُشرت في وسائل الإعلام وتفيد بأن قوات الأمن ستُمنح قريباً صلاحيات جديدة لمعالجة عنف المستوطنين، تشمل تخويل الجنود توقيف واعتقال إسرائيليين في الأراضي الفلسطينية، أن هذه الأخبار هي تضليل، ذلك بأن الجنود الموجودين في الضفة الغربية لديهم في الأصل صلاحية توقيف

معسكرات للجيش ومهاجمة الجنود. وعلى ما يبدو فقد حلت محل إسرائيل "المتحضرة" إسرائيل ظلامية. صحيح أن تاريخنا، يضيف شافيط، شهد لحظات مظلمة مثل مجزرة كفر قاسم، ومجزرة صبرا وشاتيلا، ومذبحة غولدشتاين، كما جرت في الماضي محاولات لإسكات الصحف والهجوم على الجهاز القضائي، لكننا لم نشهد يوماً مثل هذه الحملة الواسعة النطاق من أجل تشويه وجه إسرائيل واستبداله بوجه آخر.

وقبل هؤلاء جميعاً كان محلل الشؤون الاستخباراتية في صحيفة "هآرتس"، يوسي ميلمان، قد استنتج أن جهاز الشاباك لا يتعامل مع المتطرفين اليهود المشتبه في ارتكابهم أعمالاً إرهابية مثلما يتعامل مع المشتبه فيهم العرب، وإنما يغض الطرف عن اليهود، وأن هذا المسلك يشكل إخفاقاً مقلقاً لهذا الجهاز من شأنه أن يعرض النظام في إسرائيل للخطر.^٦ وفي المقابل، يحظى المعتدون بتسامح القضاة الذين يقللون من قدر أعمالهم ويفرجون عنهم أو يحكمون عليهم بعقوبات طفيفة، كما أنهم يحظون بعجز الشرطة والجيش الإسرائيلي المتعمد على ما يبدو. وتساهم الصحف اليهودية الإسرائيلية أيضاً في تبني كلام المستوطنين الذين يسمون هذه الأعمال "جباية الثمن"، كما لو أن الحديث يدور على مادة استهلاكية في حانوت، بينما يجب أن نقول الحقيقة وهي أن ما يفعله المستوطنون بجيرانهم الفلسطينيين هو إرهاب بكل ما في الكلمة من معنى.

هل يطبق القانون؟

ذكر تقرير أعده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإنسانية (OCHA)، وصدر في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠،

"تأكيد تعليمات في مجال تطبيق القانون تجاه إسرائيليين في منطقة يهودا والسامرة [الضفة الغربية]": فيما يتعلق ببعض التعليمات ذات الصلة بمعالجة مسألة وصول المزارعين الفلسطينيين إلى أراضيهم الزراعية، وخصوصاً في معالجة جنود الجيش الإسرائيلي لـ "حوادث احتكاك" محتملة، فإن القانون الإسرائيلي المطبق في الضفة الغربية يحدد أنه إذا كان الجندي شاهداً على ارتكاب مخالفة من جانب إسرائيلي فإن عليه القيام بإجراءات فورية لإحباط ارتكاب المخالفة، بجميع الوسائل الملائمة التي لا تنطوي على تعريض قوات الجيش الإسرائيلي أو حياة المشبوه للخطر، ومن ضمن ذلك توقيف المشبوه أو اعتقال من يرتكب مخالفة، بحسب الضرورة، إلى حين وصول قوات الشرطة. ويضيف النص القانوني أنه لا يجوز للجندي الوقوف موقف المتفرج.

وكان يوسي ميلمان في مقالته المشار إليها أعلاه قد عقب على تقاعس الجيش عن تطبيق القانون قائلاً إن الأشخاص الثلاثة الذين تولوا رئاسة جهاز الشاباك خلال العقد الأخير - الرئيسين السابقين آفي ديختر ويوفال ديسكين، والرئيس الحالي يورام كوهين - هم خريجو فرقة هيئة الأركان العامة النخبوية (سيرت متكال)، ومن المؤكد أنهم لم ينسوا العبارة القائلة: ليس هناك لا أستطيع، وإنما لا أريد! ■

مواطنين إسرائيليين إذا ما اشتبهوا في ارتكابهم أو احتمال ارتكابهم مخالفة جنائية. فالمنظمة تؤكد في بيانها أن المطلوب هو استخدام الصلاحيات القائمة، كما أن على الشرطة الإسرائيلية إجراء تحقيقات فعلية تقود إلى الكشف عن اعتداءات تتم في الخفاء من جانب المستوطنين.

ولإيضاح هذه المسألة أرفقت المنظمة البيان بوثيقتين رسميتين وُزعتا على الجنود من طرف النيابة العسكرية والإدارة المدنية في أعقاب قرار المحكمة الإسرائيلية العليا في الالتماس المتعلق بقطف الزيتون، والذي قدمته "جمعية حقوق المواطن" وجمعية "حاخامون من أجل حقوق الإنسان" في أواخر سنة ٢٠٠٦، وجاء فيهما تفصيل واجبات الجنود في تطبيق القانون.

وورد في الوثيقة الأولى بعنوان: "توقيف" أو "اعتقال"، أن جندي الجيش الإسرائيلي مخول توقيف أي شخص إسرائيلي أو فلسطيني أو أجنبي في الضفة الغربية، في الحالتين التاليتين: (أ) عندما يتوفر لدى الجندي أساس معقول للاشتباه في ارتكاب مخالفة جنائية؛ (ب) عندما يتوفر لدى الجندي أساس معقول للاشتباه في أن الشخص المعني لديه معلومات مرتبطة بمخالفة ارتكبت، أو مخالفة مستقبلية يمكن أن تعرض للخطر سلامة أو أمن أي شخص (أو الجمهور). وجاء في الوثيقة الثانية بعنوان

المصادر

- ١ تشير عدة أبحاث نُشرت في إسرائيل مؤخراً إلى أن مجموعات "شبيبة التلال" تشكل الجيل الثاني من المستوطنين في الضفة الغربية، لكن سلوكها وتوجهاتها الفكرية مغايرة بصورة جوهرية للتوجهات الفكرية لأبائها الذين أسسوا منظمة "غوش إيمونيم". وتضيف هذه الأبحاث أن بعض أفراد هذه المجموعة يسعون للانفصال عن الأجهزة التربوية القائمة، والاعتزال في قمم تلال غير أهلة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وأنهم لا يقبلون بسلطة الدولة وإنما يتمسكون بأفكار غيبية متطرفة. كما أن هذه التوجهات داخل التيارات اليهودية الأورثوذكسية عامة، والصهيونية الدينية خاصة، تشكل أرضاً خصبة لنشاط المجموعات المتعددة المسماة "حركات جبل الهيكل" التي تعمل على إعادة بناء "الهيكل" في الحرم القدسي الشريف. ويوجه معظم أفراد هذه المجموعات المتعلقة ببناء الهيكل انتقادات شديدة إلى أداء "مجلس المستوطنات" والحاخامين في أثناء تنفيذ خطة الانفصال عن قطاع غزة في صيف سنة ٢٠٠٥، ويؤكدون أنهم فقدوا الثقة بهم. وبموازاة ذلك تشير نتائج أحد هذه الأبحاث إلى توجيه "شبيبة التلال" انتقادات شديدة إلى المؤسسات القانونية والسلطوية من جهة، وإلى تفضيلها تعليمات الحاخامين المتطرفين من جهة أخرى. وبالتالي، يمكن الافتراض أنه تجري بين مجموعة معينة منها عملية انتقال من التعامل الرسمي مع الدولة ومؤسساتها إلى التعامل على أساس اعتقاد ديني، وإلى عملية تفضيل الحكم الديني الثيوقراطي على الحكم الديمقراطي. ولهذا المعطى أهمية بالغة مقارنة بحقيقة تاريخية تمثلت في رفع الصهيونية الدينية راية الدمج بين الدين والدولة. وتُجمع هذه الأبحاث على أن خطة الانفصال المذكورة، والتي طرحت بقوة المعضلة التي تنشأ عندما يتعارض القانون الدنيوي مع القانون الديني، جعلت جزءاً من أبناء "شبيبة التلال" يرى أن السلطة الدينية أعلى مرتبة من السلطة القانونية الدنيوية.
- ٢ انظر الموقع الإلكتروني لصحيفة "هآرتس"، ٢٠١٢/١/٥، بشأن بروتوكول اجتماع لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيسة بتاريخ ٢٠١٢/١/٥.
- ٣ "البؤر الاستيطانية غير القانونية" هو مصطلح إسرائيلي يشير إلى مئات البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية التي أقيمت بمبادرات خاصة على أراضٍ يملكها فلسطينيون. وتحاول الحكومة الإسرائيلية الحالية شرعنة جزء كبير منها في الوقت الحالي بواسطة سن قانون خاص لهذا الغرض.
- ٤ قالت زعيمة المعارضة عضو الكنيسة تسيبي ليفني [رئيسة كاديما] إن الذين يلجأون إلى استعمال العنف ضد ضباط الجيش الإسرائيلي وجنوده يستمدون التشجيع من الأجواء السياسية العامة السائدة في الكنيسة، والتي يتحمل الحلفاء الطبيعيون لرئيس الحكومة نتنها هو المسؤولية عن تأجيجها. وأضافت أن التعامل مع هذا الاعتداء باعتباره حدثاً شاذاً يُعتبر خطأ، ذلك بأن الجماعة المتطرفة التي ارتكبتة تحاول أن تسيطر بالقوة على الساحة السياسية كلها. وحذر الحاخام السفارادي الرئيسي شلومو عمّار من مغبة اندلاع حرب أهلية داخل إسرائيل، واصفاً إياها بأنها أكبر خطر يمكن أن يتهدد الدولة. وأصدر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بياناً قال فيه إن الاعتداء الذي نفذه المستوطنون ضد ضباط الجيش

الإسرائيلي وجنوده يُعتبر إرهاباً ولا يجوز السكوت عليه. وشجب رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيرس الاعتداء، وأكد أنه يشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء.

٥ صحيفة "هآرتس"، ٣/١٠/٢٠٠٨.

٦ شاحر غينوسار، "اليد التي تحرك جباية الثمن"، ملحق "٧ أيام"، صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ٦/١/٢٠١١.

٧ تجدر الإشارة إلى أن عدة هيئات في المستعمرات تحصل على ميزانيات من الحكومة من دون أن تحظى بمكانة سلطة محلية. وقد وجّه التقرير السنوي الذي أصدره مراقب الدولة الإسرائيلية في كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ نقداً حاداً إلى وزارة الداخلية الإسرائيلية بسبب منحها اللجنة البلدية المسؤولة عن إدارة شؤون الاستيطان اليهودي في مدينة الخليل، هبات خاصة من ميزانيتها العامة من دون أي مبرر مقنع، وذلك على الرغم من أن هذه اللجنة لا تحظى بمكانة سلطة محلية. وأشار التقرير إلى أن هذه اللجنة حصلت في سنة ٢٠٠٧ على هبة بقيمة ٥٢٠,٠٠٠ شيكل من ميزانية الهبات الخاصة التي يمنحها وزير الداخلية. وفي سنة ٢٠٠٨ على هبة بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ شيكل من الميزانية نفسها، كما أنها حصلت على هبات من ميزانيات مخصصة لهبات من نوع آخر في الوزارة نفسها. وبلغت القيمة الإجمالية للهبات التي حصلت عليها هذه اللجنة من وزارة الداخلية خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٩، التي كان عضو الكنيست منير شيطريت [كاديما] يتولى في أثنائها منصب وزير الداخلية، نحو ٨,٧٠٠,٠٠٠ شيكل. كما أنها استمرت في الحصول على هبات متعددة من ميزانية وزارة الداخلية بعد تولي إيلي يشاي [رئيس شاس] منصب وزير الداخلية منذ نيسان / أبريل ٢٠٠٩.

٨ http://www.btselem.org/arabic/settler_violence

٩ صحيفة "هآرتس"، ١٠/١٠/٢٠١١.

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

تاريخ فلسطين في طوابع البريد

مجموعة

نادر خيرى الدين أبو الجبين

طبعة ثانية مزيّدة ومحدّثة

٤٩٣ صفحة ١٠٠ دولار